

مستقبل النظام الدولي والقضايا العالمية ٢٠٢٣

د. عبد المنعم سعيد



رئيس مجلس إدارة المصري اليوم، ورئيس مجلس المستشارين بالمركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

لماذا نبحث عن مستقبل النظام الدولي؟

في كل منعطف يمر بالحياة البشرية، وسواء أكان صراعاً أو أزمة أو اكتشافاً، أو متغيراً جذرياً من أي نوع، بحيث يطرح التوقع الأولي للعالم أنه لن يصير بعد ذلك كما كان من قبل؛ فإن السؤال الذي يطرحه كل المهتمين بالمستقبل يكون حول كيف سيكون حال النظام الدولي؟ النظام أولاً هو عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها بشكل نمطي متكرر، بحيث يمكن مراقبته وملاحظته والتعرف على مدخلاته ومخرجاته. وعندما يكون «النظام» مرتبطاً بالدول فإنه غالباً ما يتسم بالفوضوية، أي أنه نظام سياسي دون حكومة ودون قواعد مستقرة وقيم راسخة. وتحدث هذه الفوضى العالمية لأن كل الدول تتصرف حسب مصلحتها الذاتية، وليس من منطلقات أخلاقية. وباختصار فإن الجزء الأهم في تعريف أي نظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الوحدات المشكلة له. وهو الأمر المحدد لعلاقات الدول مع بعضها، خاصة تلك القوى الدولية التي يتعدى تأثيرها حدود دولتها إلى بقية دول العالم، وهذه تعرف بالأقطاب، ومنها يستمد شكل النظام الكلي ويتحدد ما إذا كان ذا قطب واحد مهيم أو قطبين متنافسين أو متعدد الأقطاب، بحيث يسود بينها تحالفات وتحالفات مضادة. وتكون النظرة لهذه الأشكال من «النظام الدولي» على أساس من تبيين أنماط الصراع والتعاون، ومدى الاعتماد المتبادل، ودور التكنولوجيا وعلاقتها بالوفرة والندرة، ومدى التأثير الذي تقوم به الفواعل من غير الدول داخل النظام.

” في كل منعطف يمر بالحياة البشرية، سواء أكان صراعاً أو أزمة أو اكتشافاً، أو متغيراً جذرياً من أي نوع، تزيد الترجيحات بأن العالم لن يبقى على ما كان عليه، وهو ما يثير التساؤل بشأن مستقبل النظام الدولي في ضوء ما يطرأ عليه من تغييرات متلاحقة.“

كيف يتغير النظام الدولي؟

سبق أن ذكرنا أن السؤال يُطرح عن مستقبل النظام عندما يكون هناك منعطف كبير من ذلك النوع الذي يشير إلى فشل النظام القائم عن القيام بمهمته في تحقيق الاستقرار أو التوازن اللازم للاستمرار. وقد توفر ذلك في عصرنا

مع تراكم أزمات المناخ وفيروس كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، مصاحباً بالثورتين الصناعيتين الثالثة والرابعة. وعندما يكون الحال كذلك فإن التغيير يبدأ من انطلاق فكرة «المراجعة» للنظام كله، و«المراجعة أو Revisionism» هي جزء أساسي من الفكر السياسي الدولي الذي ينظر في التغيرات المختلفة لتوازنات القوى التي يمكنها أن تغير شكل النظام إلى آخر. القاعدة هنا هي أنه لا يوجد نظام دولي يدوم إلا بالقدر الذي مكنته «القوة» المتولدة من ظروف تأتي من العصر، ومن توازناته، وما جاء فيه من تكنولوجيا، وقادة. وقبل أكثر من قرنين واجهت أوروبا ثورتين متزامنتين مع نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وهما: الثورة الفرنسية، والثورة الصناعية والتكنولوجية. وكانت الثورة الأولى هي التي استهدفت عمداً ومباشرة تحطيم الهياكل والنظم السياسية للدول الأوروبية، عبر أفكارها عن «الحرية» و«الإخاء» و«المساواة»؛ وهي أفكار حملها معه «نابليون بونابرت» حينما توسع شرقاً حتى وصل إلى موسكو. والثورة الثانية هي التي أصّلت عملية تغيير أوروبا ومن بعدها العالم اقتصادياً واجتماعياً ثم سياسياً، من خلال الإصلاح والحداثة والتقدم بصفة عامة.

” يتشكل مستقبل النظام الدولي وفق أنماط الصراع والتعاون، ومدى الاعتماد المتبادل بين الدول، ودور التكنولوجيا وعلاقتها بالوفرة والندرة، ومدى التأثير الذي تقوم به الفواعل من غير الدول داخل النظام.“

كلا الثورتين كانتا وراء تكوين العالم المعاصر حتى بعد أن تمت هزيمة نابليون في عام ١٨١٥. وفي أعقاب الهزيمة قامت أربع قوى من القوى المحافظة، روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا، بعملية لإدارة التغيير والحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية لقرابة ١٠٠ عام، حتى نشبت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. وفيما بعد أضيفت فرنسا إلى القائمة، وشكّلت القوى الخمس، وهو ما أصبح معروفاً باسم «منظومة أوروبا Concert of Europe» لإدارة التغيير ومواجهة نشوب ثورات أخرى. كلا الثورتين كفلا مراجعة عميقة لأنظمة التسليح والسياسة والدبلوماسية الخاصة بالنظام الدولي السابق خلال القرن التاسع عشر، وأسّسا لمنظومة توازن القوى وعمليات إصلاح النظم السياسية والاجتماعية، مما مثّل دافعاً إلى التقدم غير المسبوق تاريخياً بفعل الثورة الصناعية الأولى.

كيف وصلنا إلى الآن؟

مع مطلع القرن العشرين، ذهب العالم الذي كان يدور حول أوروبا بالقوة وعناصرها إلى العالم الجديد حيث الولايات المتحدة الأمريكية، وبفعل الوهن الذي حل بالإمبراطوريات العثمانية والنمساوية المجرية والروسية، والضعف السياسي الفرنسي في جمهوريته الثالثة، ووهج الوحدة الألمانية الذي يببّح لألمانيا عن مكان تحت الشمس، ونشوب الثورة البلشفية في روسيا مباشرة بعالم لم تعرفه البشرية من قبل، أصبح العالم مختلفاً، وعندما يختلف العالم لا بد أن يتغير النظام الدولي وهو ما حاوله الجميع بعد الحرب العالمية الأولى من خلال إنشاء «عصبة الأمم» لكي تقود

نظامًا دوليًا جديدًا قائمًا على القانون الدولي. ولكن الحالة الدولية التي سمحت بتعدد الأقطاب سرعان ما تبين عدم قدرتها على التوافق بعد انسحاب أمريكا إلى ما وراء المحيط، وأدى ضعف ذكائها في التعامل مع الدول المهزومة إلى إشعال شعلة الفاشية والنازية في أوروبا التي حاولت مراجعة النظام الدولي للمنتصرين، ولكن النتيجة كانت كسادًا عظيمًا أعقبته حرب عالمية ثانية حدث أثناءها أكبر عملية لمراجعة النظام الدولي القائم على تعدد الأقطاب.

وقد كان العالم هذه المرة أكثر ذكاء في مراجعاته عما حدث من قبل، صحيح كان من الطبيعي أن يعكس النظام الدولي الجديد حالة المنتصرين في الحرب فكان التسليم بالمكانة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقيام تنظيم دولي جديد متشعب الفروع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو نظام «الأمم المتحدة»، الذي ضم الدول المستعمرة سابقاً. وفي الأربعة عقود التالية للحرب بدا أن النظام الدولي قابل للاستقرار القائم على «الوفاق» أحياناً بين القطبين الرئيسيين، و«الحرب الباردة» في معظم الأحيان. وكان للنظام أزماته الحادة أحياناً، ولكنه بات أكثر إدراكاً لمخاطر الحرب النووية، فتوصل القطبان إلى اتفاقيات للحد من السلاح، وتوصل العالم كله إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. ولأسباب كثيرة دخل الاتحاد السوفيتي في حالة من الوهن السياسي والاقتصادي والتكنولوجي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي؛ مما أدى إلى انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو التابع له. على الجانب الآخر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلصت من نتائج حرب فيتنام ودخلت إلى أعماق الثورة الصناعية الثالثة. وعملياً فإن النظام الدولي بات نظاماً للقطبية الأحادية ممثلة في الولايات المتحدة ومن ورائها حلف شمال الأطلسي «الناتو» والمعسكر الغربي في عمومها، وبات على الولايات المتحدة أن تعيد تنظيم العالم وفقاً لرؤاها الخاصة وهو ما سمي «العولمة».

وعلى مدى العقود الثلاثة (١٩٩٠-٢٠٢٠) كانت قسما القطبية الأحادية والعولمة هما المحددان الأساسيين للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولكن العامين الأخيرين شهدا تغيرات جوهرية في مقدمتها مواجهة المعسكر الغربي في عمومها والولايات المتحدة الأمريكية قدرًا كبيراً من الوهن تجسد في هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها وخروجها من الشرق الأوسط، فضلاً عن تقلبها السياسي الداخلي ما بين مذاهب سياسية متعددة، أدت في النهاية إلى انقسام وتشردم وعجز عن التوافق المطلوب في مجتمع سياسي ليبرالي وديمقراطي. وثانيها أن انتشار جائحة كورونا وفشل

” في العقود الأربعة التالية للحرب العالمية بدأ النظام الدولي قابلاً للاستقرار القائم على «الوفاق» أحياناً بين القطبين الرئيسيين، و«الحرب الباردة» في معظم الأحيان. وبات النظام الدولي أكثر إدراكاً لمخاطر الحرب النووية فتوصل القطبان إلى اتفاقيات للحد من السلاح، وتوصل العالم كله إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

الولايات المتحدة الأمريكية ومعها المعسكر الغربي في مواجهتها، فضلاً عن أن قيادة العالم في التعامل معها أخذ الكثير من سمعة القوة والتكنولوجيا الأمريكية. وثالثها أن الصين التي أخذت في الاستفادة من العولمة خلال العقود الثلاثة السابقة صعّدت مع الأزمة إلى مكانة القوة العظمى في النظام الدولي، ومن ثمّ، بدأت في دعوات لمراجعة النظام الدولي، بحيث تقوم فيه شراكات جديدة تختلف عن الانفراد الأمريكي. ورابعها أن روسيا التي عانت كثيراً من المهانة خلال العقود الثلاثة السابقة، عادت إلى العالم مرة أخرى تحت قيادة «فلاديمير بوتين» لكي تراجع نظام ما بعد الحرب الباردة. عملياً أصبح هناك نظام جديد ثلاثي الأقطاب يضم الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وما بقي هو كيف تجري التفاعلات والعلاقات بينهم حتى نتحدث عن نظام دولي جديد؟

فقه المراجعة ٤ فبراير ٢٠٢٢

مع بداية الأزمة الروسية الأوكرانية بدت الأزمة كما لو كانت تدور في إطار التنافس الروسي الأمريكي حول عما إذا كان ممكناً لأوكرانيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، معبراً عن خلاف يبدو من بقايا الحرب الباردة، وكانت الصين بعيدة عن هذا التوتر، ومواقفها شاحبة تؤكد على رفض الأحلاف العسكرية، ولكن الواقع شهد على دور مختلف للصين، تمثلت البداية فيه في ٤ فبراير ٢٠٢٢، عندما صدر البيان الصيني الروسي المشترك بعد لقاء الرئيسين «فلاديمير بوتين» و«شي جين بينج»، في الدورة الألفية الشتوية في بكين، البيان كان صيحة مطالبة بمراجعة النظام الدولي الذي استقر منذ نهاية الحرب الباردة، والقائم على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي يستند إليها الأمن والسلام والتعاون في كوكب الأرض، وتضمنت الوثيقة أن «الديمقراطية» تمثل قيمة إنسانية عامة وليست امتيازاً لبعض الدول، ويمثل إحلالها والدفاع عنها مهمة مشتركة للمجتمع الدولي بأكمله. ولكن «لدى كل شعب الحق في اختيار سُبُل إحلال الديمقراطية»، و«ليس من حق أحد سوى هذا الشعب تقييم مدى ديمقراطية دولته»، وأن «محاولات بعض الدول فرض معايير ديمقراطية خاصة بها على بلدان أخرى تمثل إساءة للديمقراطية، وتشكل خطراً ملموساً على السلام والاستقرار العالميين والإقليميين، وتقوض النظام العالمي».

كانت الدعوة للتغيير تقوم على وجوب المشاركة مع دول العالم الأخرى، وبالطبع القوى القائدة الجديدة التي منها روسيا، والتي ترى في نفسها أنها لم تعد الاتحاد السوفيتي الذي انهار، وإنما قوة عسكرية يُعتدُّ بها، ليس فقط بما تمتلكه من ترسانة نووية هائلة، وإنما أكثر من ذلك قدرات عسكرية يمكن استخدامها بالإرادة السياسية للدولة كما هو حادث في

” بدت الأزمة الروسية الأوكرانية في بدايتها كما لو كانت تدور في إطار التنافس الروسي الأمريكي حول عما إذا كان ممكناً لأوكرانيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، معبراً عن خلاف يبدو من بقايا الحرب الباردة.“

سوريا. ومن ناحيتها، تتمتع الصين بقوة اقتصادية هائلة، فضلا عن القوة العسكرية، وتمثل بذلك شريكا أساسيا في السوق العالمية، لا يمكن تجاهله أو تجاهل مصالحه العالمية والإقليمية في بحر الصين الجنوبي. الكلمة المفتاح في البيان وما تلاه من تصريحات هي ضرورة معاملة الولايات المتحدة لأقرانها - روسيا والصين - باحترام، وليس بإعطاء الدروس في الديمقراطية وحقوق الانسان.

ومع تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية، كانت هناك شكوك قوية عمّا إذا كانت الصين عالمة بالنواتيا الروسية التي قررت أن تنقل مراجعة النظام الدولي من ساحة البيانات إلى أرض الواقع بتقييد قدرات حلف شمال الأطلسي في التوسع إلى أوكرانيا. ولكن الصين رغم توافقها مع فكرة المراجعة، فإنها في الواقع لم يحدث لها انهيار بعد نهاية الحرب الباردة، بل حققت نمو اقتصاديا وعالميا مرموقا، كما كان لديها طريقها الخاص لتحقيق العولمة ممثلا في مبادرة «الحزام والطريق»، فضلا عن دورها في منظمة التجارة العالمية، وفي كونها أصبحت أكبر شريك تجاري في العالم للولايات المتحدة الأمريكية. وكان ذلك فارقا مبدئيا بين الصين وروسيا في رؤيتهما للمراجعة، والمرجح كما ظهر من سلوكها بعد بدء الأزمة أنها لم تكن على كامل معرفة بالنواتيا الروسية رغم وقوفها إلى جانب روسيا في رفض توسع حلف شمال الأطلسي، فإنها في الوقت ذاته لم تكن تريد لأزمة الحشود الروسية أن تمتد لكي تكون أزمة عالمية في وقت يحتاج فيه العالم إلى مزيد من التعاون لمواجهة أزمات عالمية ملحة، وليس مزيدا من الشقاق. هنا بدأت المفارقة بين روسيا والصين، فالأخيرة كقوة اقتصادية عالمية لديها أكثر الأعداد من بني البشر، وترغب في عالم مستقر يسوده التعاون والوفاق.

جاء موقف الصين بالامتناع عن التصويت في جلسة مجلس الأمن المُخصصة لبحث «الأزمة الروسية الأوكرانية» في شهر مارس ٢٠٢٢، مفاجئا لكثيرين، ولكنه في الواقع معبر بشكل دقيق عن وجهة النظر الصينية التي أوضح «وانج يي» وزير خارجية الصين أنها تتسق مع مبادئ الموقف الصيني في السياسة الخارجية، وأولها احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي جميع الدول، وهو ما ينطبق أيضًا على القضية الأوكرانية، وثانيها تأييد الصين لمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمُستدام، والذي لا يجعل أمن أي دولة آتيا على حساب الإضرار بأمن الآخرين، وثالثها أن الصين «تتابع تطورات القضية الأوكرانية، والوضع الحالي هو شيء لا تريد للصين أن تراه». هنا يصبح للقضية جوانبها الإنسانية التي تدعو الأطراف لمنع خروج الأزمة عن السيطرة.

” مع تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية، كانت هناك شكوك قوية عمّا إذا كانت الصين على علم بالنواتيا الروسية التي قررت أن تنقل مراجعة النظام الدولي من ساحة البيانات إلى أرض الواقع بتقييد قدرات حلف شمال الأطلسي في التوسع إلى أوكرانيا.“

قضايا عالم ثلاثي الأقطاب ٢٠٢٣

يصعب على الإنسان الكفيف أن يحصل على مقاييس مكعب من الثلج بينما يذوب بين أصابعه. وهكذا يكون موقف المحللين إزاء الموقف الراهن في النظام الدولي، حيث تجري المحاولة بينما النظام يعاني من عدم الاستقرار الذي يتيح القياس وتحديد القضايا. الأمر يحتاج بعض التلخيص؛ حيث إن هناك ثلاث قوى رئيسة في النظام، وبينما يوجد تناقض حاد بين قوتين -روسيا والولايات المتحدة الأمريكية- فإنه ينحو إلى تألف يقوم على مراجعة قواعد النظام الدولي بين روسيا والصين، ولكنه يقوم على «تعاون تنافسي» في التعامل مع قضايا العولمة والمؤسسات الدولية التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وفي مثل هذه الحالة المركبة من القطبية الثلاثية فإنه من الممكن تحديد القضايا الدولية التي تشغل العالم خلال عام ٢٠٢٣ فيما يلي:

” من المرجح أن تبدأ العولمة الأمريكية أولى خطوات تراجعها على الساحة العالمية للتركيز على الداخل، مع السعي إلى حالة من التوافق مع الصين للتعامل مع قضايا العولمة، من التجارة إلى الترتيبات العالمية المالية والنقدية.“

أولى القضايا هي أن الأزمة الروسية الأوكرانية سوف تستمر استناداً إلى أن سقوف المطالب الأوكرانية والغربية أعلى بكثير من قدرة روسيا على الاستجابة لها، خاصة أن روسيا لا تزال تحتل ١٥٪ من الأراضي في أوكرانيا، وأنها نجحت خلال عام ٢٠٢٢ في مواجهة العقوبات الاقتصادية الدولية. **وثانيها** أنه رغم وضوح هذه الحقيقة، فإن هناك تراجعاً في قيمة الدولة العظمى بالنسبة لروسيا بسبب هزيمتها العسكرية في عدد من الواقع، فضلاً عن تأثيرها الاقتصادي المتواضع على الساحة العالمية. وهنا فإن روسيا قد تضطر إلى التراجع عن البقاء العسكري في سوريا. **وثالثها** أن الصين على الأرجح سوف تكون هي الفائز الأكبر في هذه المرحلة من المراجعة؛ حيث إنه سوف تستقر بعدها حقيقة كونها باتت قوة عظمى تتقاسم المكانة مع الولايات المتحدة الأمريكية. **ورابعها** أن العولمة الأمريكية سوف تبدأ أولى خطوات تراجعها على الساحة العالمية إلى الداخل الأمريكي مع السعي في الخارج إلى حالة من التوافق مع الصين للتعامل مع قضايا العولمة، من التجارة إلى المناخ إلى الترتيبات العالمية المالية والنقدية. **وخامسها** مع استمرار الحرب فإن ضغوط التباطؤ والتضخم في النظام الاقتصادي العالمي سوف تكون مؤلماً للعالم كله.